

الترمذي أن العمل لأهل العلم من الصحابة والتابعين ومن بعدهم متبعين في ذلك عمل رسول الله ﷺ الذي أسند عنه ، فهو سؤال سبقه جوابه فلا معنى له . وأما قوله إن ترمذ لم يدخل لها صحابي ولا تابعي الخ فلا يعترض به على الترمذي لأنه لم يقل عمل به الصحابة والتابعون في ترمذ ، حتى يعترض عليه بعدم دخولهم إياها . بل أطلق أنهم عملوا به ولم يقيد العمل ببلد لأن العبرة بالعمل لا بالبلد .

قال القرافي في شرح المحصول في الكلام على عمل أهل المدينة ما نصه : وعلى كل تقرير فلا عبرة بالمكان بل لو خرجوا من هذا المكان إلى مكان آخر كان الأمر على حاله فهذا سر المسألة عند مالك لا خصوص المكان اهـ . كلامه بلفظه .

وقال ابن القيم في الأعلام في الكلام على عمل أهل المدينة أيضاً ما نصه : والجدران والمسكن والبقاع لا تأثير لها في ترجيح الأقوال اهـ . كلامه بلفظه .

وأما قوله : والترمذي صغير السن لم يدرك التابعين ولا تابعيهم الخ ، فهو قول ينتج رد كل نقل صادر من أئمة الحديث المتفق على جلالته وأمانتهم الذين حفظت السنن بوجودهم من غير سبب ، سوى أنهم لم يلقوا الصحابة ولا التابعين وهذا فاسد . فما أدى إليه فهو مثله . والترمذي لم يدع إدراكهم فلا يكون عدم إدراكه لهم رداً عليه بل ثبت عنده أن عملهم القبض فنسبه لهم . والعلماء مصدقون فيما نقلوا عن غيرهم وقد نسبه لهم غيره كالنووي والحافظ ابن حجر والعيني ، كما مر كل ذلك قريباً ومحمد بن عبد الباقي على الموطأ كما سيأتي إن شاء الله .

وأما قوله : وإذا قلنا إنه استند في قوله إلى النقل عن بعض العلماء فهذا أيضاً لا يسوغ له ذلك فهو كلام يفيد أن أئمة الإسلام من بعد مالك لا يسوغ لهم أن ينقلوا عن الصحابة والتابعين شيئاً حتى ينظروا هل عرفه مالك أم لا . فإن عرفه فذاك ، وإلا لم يسغ لهم نقله وأن عدم معرفته له علة توجب إسقاطه وأن معرفتهم لشيء لم يعرفه غير ممكنة . وكل هذا يشهد العقل والنقل ببطلانه وسيمر